للمحافظة على مستوى الاسعار الحالي بدون اللجوء الى خفض الانتاج* . ومما يبعث على الارتياح في الوقت الحاضر انه مـا من دولة بترولية ذات شأن في الاوبيك ، باستثناء المملكة العربية السعودية ، تميل الى فكـرة خفض اسعار النفط السائـدة حاليا . وعلى الرغم من التأثير الكبير الذي تمارسه السعودية في المنظمة لن يكـون بامكانها على ما يبدو كسر الاسعار بمفردها وبدون الاتفاق والتحالف مـع دول منتجة هامة اخرى . ولا يظهر ان مثل هذا التحالف وارد في المستقبـل المنظور لان مـزاج الاكثرية الساحقة من دول الاوبيك لا يميل الى الابقاء على المستوى الحالي للاسعـار فحسب ، بل يطالب برفعها لاجل تعويض الخسائر الناجمة عن تصاعد التضخم المالي العالمي . (ب) التعاون الحميم والسريع بين الدول العربية المنتجة للبترول (بمشاركة اكبر عدد ممكن من دول الاوبيك) مع البلدان المصدرة للمواد الخام بهـدف الضغط لادخال تعديلات اساسية وكبيرة على النظام الاقتصادي العالمي واصلاحه بحيث تتحقق علاقات اقل اجحافا واكثر توازنا ومساواة في عمليات التبادل التجارية مع البلـدان الصنـاعية المستهلكة للمـواد الاوليـة والبترول . (ج) التحـول الكـامل للمجازفات التـي ينطـوي عليهـا استخـدام سلاح النفـط مجـددا والاستعداد لتطويقهـا بكـافة الوسائل الممكنة . وسنذكر بعض الامثلـة عـن الاوضـاع الخطرة التي يمكن ان تنشأ في مثل هذه الحالة وضرورة التعامل معها بروية وبعـد نظر . في حال فرض حظر جديد على تصدير النفط ستتذرع الدول المستهلكة بارتفـاع الاسعار للقيام باعمال عدوانية على الاراضي العربية لذلك لا بد من اتفاق بين البلدان المعنية على تثبيت الاسعار عند حد معين خلال فترة الحظر لسلب الدول المستهلكة من ذريعتها . وينطبق هذا الاعتبار بصورة خاصة على فتـرات الانكماش الاقتصـادي الشديد في الدول الرأسمالية . كما ان استخـدام سـلاح النفط يفرض اعباء غـير متساوية على الدول العربية المنتجة بمعنى ان الدول ذات الانتاج الصغير نسبيا وعدد السكان الكبير ــ العراق والجزائر مثلا ــ ستعاني معاناة أشد نتيجة انخفاض الانتاج والعائدات من الدول ذات الانتاج الكبير اصلا وتعداد السكـان الضئيل . وفي حـال اضطرار العالم العربي الى استخدام سلاح النفط لفترة طويلة نوعا ما لا بد من توزيع الاعباء على اسس اكثر عدلا مما يسمح به الوضع القائم حاليا . هذا مـع العلم ان بقاء البترول في باطن الارض في الظروف الاقتصادية العالمية الراهنة هو أفضل بكثير من الاموال المودعة في البنوك . هناك ايضا مسألة دراسة امكانات اكتشاف احتياطي جديد من البترول خارج العالم العربي مما قد يكون له تأثير على استخدام سلاح النفط وفاعليته . وواضح ان مثل هذا التطور يعتمد على حجم الاحتياطي المكتشف والمـدة التي يحتاجها لتصنيعه**. وما اذا كان سيستخدم في الاستهلاك المحلي أم لاغراض التجارة في سوق البترول الدولية . وكتقدير اولي يبدو لنا انه من المستبعد ان يؤثـر الاحتياطي المعروف وأي احتياطي يجري اكتشافه خارج العالم العربي على فعاليـة سلاح النفط قبل ثمانينات هذا القرن . لكن مع حلول النصف الثاني من العقد القادم من المرجح ان تبدأ مصادر الطاقة الاخرى والبديلة بالتأثير على الامكانات التي ينطوي عليها سلاح النفط العربي . مما يعني انه على الدول العربية الاستفادة القصوى من هذا السلاح في اقرب الفرص الممكنة .

لا بد لاي عزم عربي بالعودة الى استخدام سلاح النفط من مواجهة خطرين كبيرين

---

* أنظر شؤون فلسطينية ، عدد ٤٦ ، حزيران (يونيو) ١٩٧٥ ، ص ٢٠٤ ــ ٢٠٥ .

** نفس المصدر ، ص ٢٠٢ ــ ٢٠٣ .